

الفصل الأول

الإطار التنظيمي للدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة

أسئلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

منهجية الدراسة

صعوبات الدراسة

حدود الدراسة

الدراسات السابقة

هيكل الدراسة

الفصل الأول

الإطار التنظيمي للدراسة

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

تُعد العقوبات المقيدة للحرية هي السائدة في العالم، ونظرًا للسلبات المترتبة على هذه العقوبات المتمثلة في تكديس المؤسسات العقابية والإصلاحية في النزلاء المحكوم عليهم، وزيادة إنفاق الدولة عليهم، جعل هذه العقوبات عاجزة عما تحذف له السياسة العقابية الحديثة، لذا ذهب كثير من الدول لإلغاء وتبديل بعض العقوبات المقيدة للحرية، وخصوصًا ما يتعلق بالمحكوم عليهم لمدة قصيرة، واستبدال العقوبات المقيدة للحرية إلى عقوبات أخرى، مثل وقف تنفيذ العقوبة، والعقوبات المالية، والتعهد والكفالة، وعقوبة الخدمة المجتمعية وغيرها من العقوبات البديلة الأخرى (1).

ونظرًا للتحديات المتوقعة من نظام الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة، قامت العديد من الدول بتفعيل العمل بهذه العقوبة؛ لأنها تولد لدى النزول شعورًا بالمسؤولية تجاه مجتمعه؛ وتعود بالنفع العام عليه والمجتمع معًا، فتساهم في عملية الإصلاح والتأهيل، وتقلل من نسبة العود للجريمة، لأنها تبقى متصلةً بمجتمعه وأسرته. ونجاح نظام الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة للعقوبات المقيدة للحرية، مرتبط بعدة عوامل أهمها توفر آلية عمل تضمن الرقابة والإشراف الفعال، وتعاون المحكوم عليه وفهم المؤسسات العامة لهذا النظام

إن الخدمة المجتمعية تعد مظهرًا من مظاهر تطور النظم الجزائية، وتحقق المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، لأن أساسها أن هناك فئة من المحكوم عليهم يمكن الإصلاح وإعادتهم تأهيلهم اجتماعيًا تقيدهم حريتهم، ولكن ليس داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية، بل عن طريق قيامهم بتأدية بعض الأعمال المجتمعية خارج المؤسسة العقابية، تنطوي على خدمة المجتمع ويكون مقابل، وذلك خلال المدة التي تقررها المحكمة في الحدود والشروط المنصوص عليها قانونًا.

(1) صفاء أوتاني، 2009. "العمل للمنفعة العامة في السياسة العقابية المعاصرة دراسة مقارنة". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ج 25، ع 2، ص 425.

مشكلة الدراسة:

تكمن إشكالية موضوع البحث في كيفية تقييم وبيان فعالية الخدمة المجتمعية في تجسيد سياسة إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين مقارنة بعقوبة الحبس قصير المدة، ومدى نجاعة النظام الإشرافي للمتابعة الميدانية للمحكوم عليه أثناء تنفيذ عقوبة الخدمة المجتمعية. كما أن عدم اشتراط موافقة المحكوم عليه على قبول الخدمة المجتمعية في التشريع الإماراتي قد يواجهه حالة من الانتقادات لاعتبارات حقوق الإنسان من ناحية، ومن ناحية أخرى يعيق تحقيق الأهداف المرجوة منها.

أضف إلى أن التشريع الإماراتي لم يحدد طبيعة العلاقة القانونية بين المحكوم عليه والجهة التي تؤدي لخدمة الخدمة المجتمعية، ولم تحدد المسؤوليات في شأنها، الأمر الذي يثير العديد من الإشكاليات القانونية في هذا الصدد. كما أن التشريع الإماراتي لم يحدد أعمال الخدمة المجتمعية ومجالاتها، وترك الأمر في تحديدها لقرار يصدر من مجلس الوزراء، وذلك في إحدى المؤسسات أو المنشآت التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزيرى الداخلية والموارد البشرية والتوطين، أو بقرار من الجهة القضائية المحلية، دون اشتراط الضوابط التي يجب مراعاتها في اختيار الأعمال. كما أن عدم النص على القواعد التي تخضع لها عملية التنفيذ تثير العديد من الإشكاليات القانونية التي لا بد من التصدي لها.

أسئلة الدراسة:

- في ضوء المشكلة البحثية السابقة، والإجابة على التساؤل الرئيس لهذا البحث؛ لابد من الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:
1. ما هي المبادئ العامة للعقوبة المقيدة للحرية وبدائلها في التشريع الإماراتي؟
 2. ما مفهوم نظام الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة عن العقوبات المقيدة للحرية في التشريع الإماراتي؟
 3. ما هو موقف التشريعات الأجنبية والعربية من نظام الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة عن العقوبات المقيدة للحرية؟
 4. ما هو الإطار الإجرائي لنظام تدابير الخدمة المجتمعية في التشريع الإماراتي والمقارن؟

أهداف الدراسة:

1. بيان المبادئ العامة للعقوبة المقيدة للحرية وبدائلها في التشريع الإماراتي.
2. تحليل مفهوم نظام الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة عن العقوبات المقيدة للحرية في التشريع الإماراتي.
3. تحليل موقف التشريعات الأجنبية والعربية من نظام الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة عن العقوبات المقيدة للحرية.
4. بيان الإطار الإجرائي لنظام تدابير الخدمة المجتمعية في التشريع الإماراتي.

أهمية الدراسة:

نظراً لكون الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة نظاماً جديداً لم يطبق من قبل في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكونه نظاماً جديداً فمن غير المعروف كيف سيطبق، لذا نحاول من خلال هذه الدراسة المساهمة في توضيح كيفية تطبيقه بصورة مثلى تراعي مبادئ حقوق الإنسان.

ففي تاريخ 18 / 9 / 2016م أصدر المشرع الإماراتي المرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2016م في شأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987، حيث نص في المادة رقم (110) البند الخامس منه على التدابير المقيدة؛ ومنها الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، كما عرفت بالمادة (120) من القانون ذاته الخدمة المجتمعية بأنها "إلزام المحكوم عليه بأن يؤدي أحد أعمال الخدمة المجتمعية التي يصدر بتحديددها قرار من مجلس الوزراء، وذلك في إحدى المؤسسات أو المنشآت التي يصدر بتحديددها قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الداخلية والموارد البشرية والتوطين، أو بقرار من الجهة القضائية المحلية.

منهجية الدراسة:

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، ويهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة، لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وهو طريق يعتمد عليها الباحثون في الحصول على بيانات وافية ودقيقة؛

تصور الواقع وتسهم في تحليل ظواهره؛ للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلته ولتحقيق فهم أفضل وأدق للظواهر المتعلقة به، وعليه سيعتمد الباحث على نوعين من البيانات؛ وهما:

1- البيانات الرئيسية:

قيام الباحث بالدراسة والاطلاع على كافة الكتب والمراجع العامة والمتخصصة والرسائل الجامعية والأبحاث المنشورة في المجلات والدوريات المحكمة المتاحة والمتعلقة بعقوبة الخدمة المجتمعية والعقوبات البديلة لعقوبة الحبس قصيرة المدة.

ثانيًا: اعتمد الباحث أيضًا المنهج المقارن؛ من خلال تناول الموضوع من جانب النصوص القانونية في التشريع الإماراتي والقوانين المقارنة العربية والأجنبية.

2- البيانات الثانوية:

سيقوم الباحث بتوزيع استبانة على عينة الدراسة (المختصين والمعنيين في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية والنزلاء المحكوم عليهم)، لخصر وتجميع المعلومات اللازمة، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ثانيًا: المنهج الاستقرائي

كما اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي؛ حيث سيقوم الباحث بالوقوف على آراء الفقهاء وأحكام القضاء التي تحكم وتنظم عقوبة الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة للعقوبات قصيرة المدة، والتي يتم الاطلاع عليها من خلال المراجع القانونية والدراسات والبحوث ذات العلاقة.

صعوبات الدراسة:

يصحب دراسة موضوع "الخدمة المجتمعية في التشريع الإماراتي" العديد من الصعوبات أهمها حداثة الموضوع، الأمر الذي يترتب عليه صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوع، ومحدودية الكتب والمراجع القانونية المتخصصة، وعليه سوف يستعين الباحث بالكتابات والمؤلفات المرتبطة بالتشريعات والقوانين المقارنة، لتلافي هذا النقص.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تم اختيار موضوع الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة وفقاً لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة والقرار الوزاري والإدارية المنظمة لها ، وذلك نظراً لأهميتها في تناولها نظام عقابي جديد، فالخدمة المجتمعية تشغل اهتمام شريحة واسعة من المهتمين بالوسط العقابي؛ نظراً للميزات التي يمكن له أن يقدمها للنظام العقابي في الإمارات، وإبراز مدى نجاعة الخدمة المجتمعية في إطار إصلاح قطاع العدالة وتطوير قطاع التأهيل والإدماج في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية.
- **الحدود الزمانية:** قام الباحث بدراسة الموضوع في إطار زمني يتوافق مع صدور التشريعات والقرارات المنظمة لعقوبة الخدمة المجتمعية.
- **الحدود المكانية:** سوف يتم إجراء هذه الدراسة في إمارة أبو ظبي وفي حدود دائرة القضاء ومديرية المؤسسات العقابية والإصلاحية التابعة لشرطة أبو ظبي.

الدراسات السابقة:

- استعرض الباحث (21) دراسة سابقة، وعرضت هذه الدراسات وفق ترتيب زمني من الأحدث إلى الأقدم، واشتركت هذه الدراسات جميعاً مع الدراسة الحالية بتناولها موضوع العقوبات البديلة للعقوبات المقيدة للحرية وعقوبة الخدمة المجتمعية، وهي على النحو الآتي:
- 1- دراسة: غيداء عبد الرحمن محمد الحربي 2017، تحت عنوان: "العقوبات البديلة لعقوبة السجن" (1):

هدفت الدراسة السابقة إلى بيان أهمية الحاجة لتطبيق بدائل لعقوبة السجن من حيث الواقع العملي، ودراسة العقوبة لضمان فاعليتها على مستوى المجتمع والفرد، وأشارت الباحثة إلى نتائج أهمها:

أ. إذا لم تحقق العقوبة أغراضها المنشودة يعيدنا هذا لنتناولها القديم الذي كان يهدف إلى إيقاع الألم على الجاني والانتقام منه وهذا ما يحول المجتمع إلى مجتمع همجي بعيداً كل البعد عن النظام وما يولّد ردة الفعل الانتقامية من الجاني لكونه لم يتم إصلاحه بهذه العقوبة ولا تزال لديه دوافع إجرامية.

(1) غيداء عبد الرحمن محمد الحربي. 2017. "العقوبات البديلة لعقوبة السجن". بحث كقدم لكلية الشريعة والدارسات الإسلامية. جامعة القصيم.

ب. لا يمكن الاستغناء عن المؤسسات الإصلاحية المقيدة للحرية فبالرغم - من آثارها السلبية إلا أنها تُقدم خدمة عزل الجرم الخطير واستئصاله من المجتمع وهذا الشيء يصعب تقديمه في العقوبات الأخرى لذلك يجب العمل على تأهيل السجون لتقوم بدورها المؤقت سواء قصير أم طويل - حتى يتجاوز الجانبين مرحلة خطره على المجتمع ثم بعد ذلك تُستبدل العقوبة بما يكون مناسباً له.

ج. أن العقوبات البديلة هي الاتجاه الحديث الذي يتم تطويره في الوقت - الحالي ويجب العمل أكثر على جعلها ملائمة للواقع لما لها من عوائد نفعية حتى أثناء فترة العقوبة.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. ضرورة الاهتمام بتحقيق العقوبة لأغراضها النفعية على مستوى الفرد والمجتمع والدولة.

ب. تقنين العقوبات البديلة بنظام خاص وتحديد بدقة من سيخضع لها وعدم تطبيقها بدون سند نظامي مع التفرقة بين أنواعها ودرجاتها.

ج. تأهيل السجون ونزولها بمختصين اجتماعيين ونفسيين والعناية بكونها مكان مناسب للإقامة وإشغال المساجين بما يفيدهم.

2- دراسة: مريم مسلمي 2017، تحت عنوان: "عقوبة العمل للنفع العام في تشريع الجزائر" (1):

تناول الباحث موضوع عقوبة العمل للنفع العام، باعتبارها من أهم البدائل لعقوبة السجن، وأبرز دورها في إصلاح وتأهيل النزلاء وإعادة إدماجهم في المجتمع، وحاولت الدراسة بيان إذا كانت عقوبة العمل للنفع العام وسيلة أو حقيقة في السجاسة العقابية للجزائر، وأشار إلى نتائج أهمها:

أ. إن عقوبة الخدمة المجتمعية تساهم في تخفيض الكلفة المالية المقررة لإيداع المحكوم عليه داخل المؤسسة العقابية، وتترك أثراً إيجابياً في نفسية المحكوم عليه تساعد بعدم رجوعه لارتكاب الجريمة.

ب. إن قيام المحكوم عليه بعمل لدى مؤسسات المجتمع المدني يساهم في إصلاحه وإعادة إدماجه في المجتمع، ويقيه على تواصل مباشر مع أسرته وحياته اليومية.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. ضرورة أن يشمل نطاق تنفيذ عقوبة الخدمة المجتمعية القطاع الخاص.

ب. جعل عقوبة الخدمة المجتمعية عقوبة أصلية بدلاً من اعتبارها عقوبة بديلة.

(1) مريم مسلمي. 2017. عقوبة العمل للنفع العام في تشريع الجزائر. (رسالة ماجستير) جامعة محمد بوضياف. الجزائر.

3- دراسة: عبد اللطيف بوسري 2017، تحت عنوان: "عقوبة العمل للنفع العام كآلية لترشيد

السياسة العقابية"⁽¹⁾:

أبرزت الدراسة السابقة الدور الإيجابي لعقوبة الخدمة المجتمعية، وأكدت على ضرورة تضافر جهود الأجهزة القضائية وغير القضائية ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في إنجاحها، كما بينت الدراسة بعض أوجه القصور المرتبطة بتطبيق الخدمة المجتمعية في القانون الجزائري والتي سيؤدي تداركها في المستقبل إلى جعل هذه العقوبة أكثر فعالية، وأشار الباحث إلى نتائج أهمها:

أ. إن عقوبة الخدمة المجتمعية تتمتع بميزات تجعلها رائدة على غيرها من البدائل من خلال قدرتها إصلاح وتأهيل الجاني وتساعد في إعادته على المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، وتجنب المحكوم عليه سلبيات تقييد حريته داخل المؤسسات العقابية والاختلاط بالمجرمين، وتسمح له بالحفاظ على عمله وتواجده في وسطه العائلي، وتساهم في تقليل التكاليف المقررة للنزول داخل المؤسسة العقابية.

ب. إن نجاح عقوبة العمل للنفع العام مرهون بمدى تقبل المجتمع لهذا النظام، ومدى تعاونه مع الجهات المكلف بتطبيقها والإشراف عليها.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. ضرورة استحداث مواد تفصل إجراءات تطبيق عقوبة الخدمة المجتمعية وإضفاء تعديلات تسمح للجاني الذي صدر في حقه حكم نهائي بالحبس النافذ والغائب عن المحاكمة؛ أن يلتبس من قاضي تطبيق العقوبات استبدال هذه العقوبة بالعمل للنفع العام.

ب. فتح المجال للقطاع الخاص والجمعيات ذات الغرض الاجتماعي لاستقبال المحكوم عليهم تلافياً لظاهرة قلة عروض العمل التي تعد أهم عائق يواجه تطبيق هذه العقوبة.

4- دراسة: بوضوار صليحة 2016، تحت عنوان: "عقوبة العمل للنفع العام - دراسة مقارنة" ⁽²⁾:

تناولت الدراسة السابقة عقوبة العمل للنفع العام على اعتبار أنها أحد الأشكال الجديدة للعقوبة، حيث تناول الباحث نظام الخدمة المجتمعية نظراً لأهميته العقابية وهو في تأهيل الجاني وإصلاحه، وحرص

(1) عبد اللطيف بوسري. 2017. "عقوبة العمل للنفع العام كآلية لترشيد السياسة العقابية". مجلة دراسات وأبحاث. المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية. 26 مارس 2017.

(2) بوضوار صليحة 2016. عقوبة العمل للنفع العام دراسة مقارنة. (رسالة ماجستير). جامعة محمد خضير. بسكرة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر.

الباحث إلى بيان مدى تأثير المشروع الجزائري بالمشروع الفرنسي فيما يتعلق بعقوبة الخدمة المجتمعية، وأشار إلى نتائج أهمها:

أ. عقوبة العمل للنفع العام تراعي مصلحة المحكوم عليه من جهة، وذلك بتجنيبه مساوئ وآثار العقوبات القصيرة المسالبة للحرية ومن جهة أخرى تراعي مصلحة المجتمع عن طريق مجازاة الجاني على فعله.

ب. عقوبة العمل للنفع العام هي بمثابة منحة للمحكوم عليه لتدارك أخطائه، وتجعل المجتمع ينظر إليه إلى أنه إنسان ارتكب خطأ، ثم عمل على تصحيحه.

ج. ولم تقدم الدراسة السابقة أية توصيات.

5- دراسة: أحمد سعودي 2016، تحت عنوان: "شروط الحكم بعقوبة العمل للنفع العام في تشريع الجزائر" (1).

تناولت الدراسة السابقة إحدى بدائل العقوبات المقيدة للحرية، وهي عقوبة الخدمة المجتمعية، والتي أخذ بها تشريع الجزائري سنة 2009 كعقوبة بديلة لعقوبة الحبس قصير المدة. حيث تهدف الدراسة التركيز على تعريفها وخصائصها، والشروط الواجب توفرها للتصريح بها، وأشار الباحث إلى نتائج أهمها: أ. تتميز عقوبة العمل للنفع العام بعدة خصائص، أهمها ضرورة قبول المحكوم عليه بالعقوبة، وهذا بعد تقدير القاضي بإمكانية الحكم به.

ب. إن بقاء المحكوم عليه قريباً وموافقاً مع أسرته ومجتمعها أثناء تنفيذ عقوبة العمل للنفع العام. يجعلها تمتاز بالطابع الاجتماعي والإصلاحية.

ولم تقدم الدراسة السابقة أية توصيات.

6- دراسة: عبر الرحمن خلفي 2016، تحت عنوان: "فلسفة إقرار فكرة العمل للنفع العام" (2).

تناولت الدراسة السابقة المبادئ الفكرية لاعتماد عقوبة نظام الخدمة المجتمعية، وبيان تقييم هذا النظام من حيث نقاط القوة والعيوب التي وجهت إليه، حاولت الدراسة الوقوف على موقفي الاتجاهات المؤيدة والمعارضة لهذا النظام وبيان وجهه نظر كل فريق، وأشار الباحث إلى نتائج أهمها:

(1) أحمد سعودي. 2016. "شروط الحكم بعقوبة العمل للنفع العام في تشريع الجزائر". مجلة العلوم القانونية والسياسة، 13. مايو 2016. من ص 165 ولغاية 175.

(2) عبر الرحمن خلفي. 2016. "فلسفة إقرار فكرة العمل للنفع العام". مجلة الخامي. مجلة دورية تصدر عن منظمة الخامين سطيف، ع 27. من ص 38 ولغاية 67.

أ. إجماع خبراء القانون على أن الخدمة المجتمعية عقوبة بالمعنى الكامل تحقق أهداف الردع العام والخاص وتسعى إلى إصلاح المحكوم عليه المكلف بها.

ب. من محاسن نظام الخدمة المجتمعية أنها أداة إصلاحية وتعالج الأضرار التي تسبب بها الجاني، وتواجه مساوئ العقوبات المقيدة للحرية، ومن عيوبها أنها تقلل من قيمة العقوبة وأهدافها الردعية. ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. أهمية إقرار تطبيق نظام عقوبة الخدمة المجتمعية وتوسيع نطاقها الموضوعي والشخصي.

ب. ضرورة مراعاة حالة الجاني عليه، وترضيته بالتعويض المناسب الذي يكفي لجبر الضرر الذي أصابه، وخاصة في الجرائم التي يكون طرف فيها.

7- دراسة: خلود عبد الرحمن العبادي 2015، تحت عنوان: "العقوبات المجتمعية في التشريعات الجزائية الأردنية" (1).

حاولت الدراسة السابقة لفت نظر مؤسسات المجتمع المدني الأردني إلى الأهمية التي تستوجب معها إيجاد عقوبات بديلة في السياسة العقابية الحديثة وفي نظام العدالة الجنائية بشكل عام، لكونها لم تحظى بالدراسة اللازمة من طرف الباحثين والمختصين في الأردن بشكل عام، وتسليط الضوء على ضرورة إدراج العقوبات المجتمعية كبديل للعقوبات السالبة للحرية في القوانين الجزائية الأردنية. وأشار الباحث إلى نتائج أهمها:

أ. يؤكد شراح علم العقوبة بأنه لا إصلاح ولا تأهيل بدون موازنة ما بين المصلحة الفردية للجاني في إصلاحه وتأهيله من خلال التعمق في حياته؛ المعالجة مواطن الخلل عنده والاستفادة من قدراته في معالجته، ومصلحة المجتمع.

ب. محدودية بدائل العقوبات المقيدة للحرية في التشريعات الجزائية الأردنية (وقف التنفيذ والغرامة والإفراج الشرطي).

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. ضرورة أن تقدم وزارة العدل بدائل للعقوبات السالبة للحرية، ومنها العقوبات المجتمعية من خلال دراستها بتعمق وإبراز محاسنها والعمل على إنجاحها.

(1) خلود عبد الرحمن العبادي. 2015. العقوبات المجتمعية في التشريعات الجزائية الأردنية واقع وطموح. (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن.

ب. القيام بحملة إعلامية وتوعوية واسعة بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني لغايات التعريف بسبلات العقوبات السالبة للحرية وبالعقوبات المجتمعية كبديل إيجابي لها.

ج. إدراج وظيفة قاضي تنفيذ العقوبة ضمن مسميات السلك القضائي ليكون معنياً بمتابعة تنفيذ العقوبات بالتنسيق مع الجهات الإدارية الأمنية ومع وحدة العقوبات المجتمعية.

د. تأهيل وتدريب كافة كوادر المؤسسة (فريق العمل) بالدورات التدريبية اللازمة في مجالات الدراسات الاجتماعية والتعامل مع فئات المحكومين مع كافة المهارات والخبرات اللازمة.

هـ. الزيارات الدراسية إلى الدول التي سبقتنا في هذا المجال وتبادل الخبرات والمعارف معهم وفق خطة مدروسة.

8- دراسة: يعقوب بن أحمد 2015، تحت عنوان: "العقوبات البديلة لعقوبة الحبس قصيرة المدة - العمل للنفع العام نموذجاً" (1).

تناولت الدراسة السابقة موضوع العمل للنفع العام كنموذج للعقوبات البديلة لعقوبة الحبس قصيرة المدة، على اعتبار أن عقوبة الحبس ساهمت في انتشار الجريمة بدل أن تحد منها. وأشار الباحث إلى نتائج أهمها:

أ. أضرار عقوبة الحبس قصير المدة، وتغير أهداف السياسة الجنائية الحديثة أوجبا البحث في العقوبات البديلة.

ب. العقوبات البديلة تأخذت بعين الاعتبار سبلات عقوبة الحبس وتعالجها بالسعي لإصلاح المجرم وإعادة تأهيله.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. الدعوة للبحث في هذا الموضوع من خلال الدورات الدراسية والملقيات في موضوع العقوبات البديلة عمومًا، والعمل للنفع العام خصوصًا.

ب. تحديد الجرائم التي يحكم فيها بهذه العقوبة لاستبعاد الجرائم التي تمثل إعتداءً على حماية المجتمع.

ج. توضيح الهدف من العقوبة البديلة وإبرازه، وعدم تطبيق عقوبة العمل للنفع العام على كبار السن والمتقاعدين.

(1) يعقوب بن أحمد. 2015. العقوبات البديلة لعقوبة الحبس قصيرة المدة العمل للنفع العام نموذجاً. (رسالة ماجستير). جامعة الشهيد حمة

لخضر الوادي. الجزائر.

9- دراسة: محسنة بنت سعيد بن سيف القحطاني 2014، تحت عنوان: "العقوبات البديلة في قضايا الأحداث دراسة مقارنة" (1):

تناولت الدراسة السابقة موضوع العقوبات البديلة في قضايا الأحداث، على اعتبار أن السائد في العقوبات التعزيرية للأحداث هو السجن، وحاولت بيان مدى ملاءمة العقوبات البديلة عن السجن لقضايا الأحداث، وأشار الباحث إلى نتائج أهمها:

- أ. الحاجة الملحة لتطبيق العقوبات البديلة على الأحداث لا سيما الإناث.
- ب. حداثة تطبيق نظام العقوبات البديلة بالنسبة لقضايا الأحداث، وضرورة إيجاد العديد من الضمانات القانونية لتفعيل هذا النظام.
- ج. عدم توافق التشريعات الجزائية الخليجية بشأن سن المسؤولية العقابية، ونوع العقوبات البديلة. ومن أهم ما أوصت به الدراسة:
- أ. العودة إلى مزيد من الدراسات في مجال العقوبات البديلة على الأحداث.
- ب. تكوين مدونة قضائية للعقوبات البديلة على الأحداث وتعميمها على القضاة.

10- دراسة: عبد الرؤوف حنان 2014، تحت عنوان: "العمل للنفع العام كبديل عن عقوبة الحبس" (2):

تناولت الدراسة السابقة العمل للنفع العام كبديل عن عقوبة الحبس، وأبرزت مدى فعالية العمل للنفع العام في تجسيد سياسة إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين مقارنة بعقوبة الحبس، وإلقاء الضوء على العمل للنفع العام، والذي يعد اليوم من أهم بدائل العقوبة السالبة للحرية، في التشريعات المقارنة، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن والمنهج التحليلي، وذلك من خلال مقارنة وتحليل النصوص القانونية الجزائية سواء في التشريع الجزائري أو بمختلف قوانين التشريعات العقابية المقارنة. وأشار الباحث إلى نتائج أهمها:

(1) محسنة بنت سعيد بن سيف القحطاني. 2014. العقوبات البديلة في قضايا الأحداث دراسة مقارنة. (رسالة ماجستير في العدالة الجنائية). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.

(2) عبد الرؤوف حنان. 2014. العمل للنفع العام كبديل عن عقوبة الحبس. (رسالة ماجستير في الحقوق). جامعة محمد خضير بيسكرة. الجزائر.

أ. العمل للنفع العام يجنب المحكوم عليه مساوئ الحبس، وخاصة في الجرائم قليلة الخطورة، ويساهم في معالجة ظاهرة تزايد أعداد النزلاء داخل أسوار المؤسسات العقابية والإصلاحية، ومكافحة الجريمة والعودة إليها، والقدرة على الردع والإصلاح والتأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

ب. يعد العمل للنفع العام إحدى أهم العقوبات البديلة، لأنه يتم في إطار المؤسسات العامة في المجتمع ويعاون أفراد.

ج. يبقى المحكوم عليه على صلة بالعالم الخارجي حتى لا يفقد عمله، كما تمكنه من الإشراف على أسرته، والقيام بواجباته نحوها، وهذا يبعد أفراد العائلة من نساء وأطفال من الوقوع في الجريمة، نتيجة لغياب الرقابة، أو نتيجة الحاجة المادية.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. أن على الجهات القضائية الاستغناء عن العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة، أو على الأقل محاولة التقليل من الحكم بما قدر الإمكان، لأنها تنطوي على عدة مساوئ، مما لا يتحقق معه الردع الخاص.

ب. ضرورة اللجوء إلى العقوبات البديلة متى كانت تساهم في إصلاح الشخص المنحرف، وتناسب وحالته، وخاصة العمل للنفع العام، لأن هذه العقوبة تحقق فائدة أكبر في إصلاح المحكوم عليهم.

ج. التفكير في تخصيص جزء خاص في قانون العقوبات يتناول الضوابط والآليات القانونية لنظام العقوبات البديلة.

11- دراسة: عبد الرحمن بن محمد الطرمان 2013، تحت عنوان: "التعزيز بالعمل للنفع العام"⁽¹⁾:

تناول الباحث موضوع التعزيز بالعمل للنفع العام، وحاولت الدراسة بيان ماهية التعزيز بالعمل للنفع العام، وموقف الفقه الإسلامي والقانون المقارن منه وتوصل الباحث إلى نتائج أهمها:

أ. أن الخدمة المجتمعية مصطلح جديد تهدف إلى توظيف العقوبة من خلال توظيف الجاني وإلزامه بالقيام بعمل يخدم في المجتمع وبدون مقابل، ويهدف هذا الالتزام إلى إزالة آثار الجريمة اتجاه المجني عليه وتعويضه، وتعويض المجتمع على حد سواء.

ب. يعد نظام الخدمة المجتمعية وسيلة تساعد المحكوم عليه على تواجده في بيئته الاجتماعية أثناء تطبيق العقوبة، الأمر الذي يساعد على إصلاح حاله وتأهيله وسرعة عودته إلى المجتمع.

(1) عبد الرحمن بن محمد الطرمان. 2013. التعزيز بالعمل للنفع العام - دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية. (رسالة دكتوراه في العلوم الأمنية).

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، الرياض.

ج. أن العقوبات التعزيرية في السعودية تشمل عقوبة الخدمة المجتمعية، ولكن الثابت أنه لا يوجد ضوابط وآليات تحكمها وتشرف عليها، وكما لا يوجد وحدة تنظيمية تكون هي الجهة المسؤولة عن متابعة تطبيقها، وكذلك لا يوجد قائمة تحدد الأعمال الواجب تطبيقها لصالح الجهات العامة.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. ضرورة توفير آلية لتطبيق العقوبات البديلة عن العقوبات المقيدة للحرية، وتمكين الدوائر القضائية الجنائية بأن يكون لديهم العديد من الخيارات في اختيار العقوبة المناسبة، وتغير فكرة أن إيداع المحكوم عليه في المؤسسات العقابية والإصلاحية هو الحل الأمثل أمامهم.

ب. ضرورة إعداد نظام متكامل لعقوبة العمل للنفع العام، يتولى مهمة وضع الضوابط والمعايير والشروط التي تنظم عملية إصدار الأحكام القضائية اللازمة بتطبيقها، ويحدد من خلاله ضوابطها وشروطها للأشخاص الذين يمكن أن يصدر بشأنهم أحكام بما عليهم، وطبيعة الأعمال التي يمكن المعاقبة بها، واجبة المنوط بها الإشراف عليها ومتابعتها.

12- دراسة: أسامة الكيلاني 2013، تحت عنوان: "العقوبات البديلة السالبة للحرية القصيرة المدة"⁽¹⁾:

تناول الباحث العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة، وبين أن أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولتها بيان مدى الأثر القانوني والعملي للنصوص القانونية التي يمكن إصدارها في إطار القنوات التشريعية بهدف تنظيمها، بحيث تسمح لأكثر عدد ممكن من فئات المحكوم عليهم الاستفادة منها؛ إذا تحققت ضوابط تنفيذها بفائهم، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج النظري والتحليلي والمقارن، من خلال دراسة وتحليل التشريعات القانونية في ضوء آراء الفقه، وفي نهاية الدراسة أشار الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

أ. بين الباحث أن العقوبات البديلة عن العقوبات المقيدة للحرية تتميز بذهنية خاصة وأنها تختلف عن النظم القانونية التي قد تتشابه معها، الحبس في إطار التوقيف والبدائل الجنائية الأخرى.

ب. إن تشريع دولة فلسطين أشار في نصوصه القانونية إلى وجود بدائل للعقوبات المقيدة للحرية، تمثل الأول في عقوبة الحبس بالغرامة والبدل الثاني في وقف التنفيذ، وبدل ثالث هو الخدمة المجتمعية.

(1) أسامة الكيلاني، 2013. العقوبات البديلة السالبة للحرية القصيرة المدة. د.م. د.ن.

ج. أظهرت الدراسة أن العقوبات البديلة للعقوبات المقيدة للحرية في تشريع دولة فلسطين لا تلي الطموح المرجو منها، ولا تناسب النظرة الحديثة للفكر العقابي الجديد، وفي جميع الأحوال لا يمكن اعتبارها أداة ناجحة من أدوات النظام العقابي الحديث.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. ضرورة اعتبار العقوبات البديلة عن العقوبات المقيدة للحرية كتدبير مستقل بحد ذاته، يساهم مساهمة فعالة في تأهيل المحكوم عليهم وإصلاحهم وإعادة اندماجهم في المجتمع.

ب. ضرورة تخصيص جهة مختصة بناط بها الإشراف على تطبيق العقوبات البديلة ومتابعتها، وتوفير الضمانات الكافية التي تحقق المتطلبات القانونية التي تحفظ كرامة وحقوق الإنسان، وتقدم أفضل الممارسات العالمية في شأنها.

13- دراسة: ياسين بوهنتالة 2012، تحت عنوان: "القيمة العقابية للعقوبة السالبة للحرية دراسة في التشريع الجزائري" (1).

تناولت الدراسة السابقة موضوع القيمة العقابية للعقوبة السالبة للحرية، وأبرزت التعريف بنظامها، ووظيفتها في ظل تطور الفكر العقابي، وتناولت كذلك تحديد المشاكل والآثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية على المحكوم عليهم وأسرهم والمجتمع، والوقوف على بدائل العقوبة السالبة للحرية في الأنظمة المقارنة والمواثيق الدولية بغية لفت النظر إلى أهم البدائل الحديثة. واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي في عرض الأفكار ومناقشتها وذلك من خلال استقراء نظام العقوبة السالبة للحرية، واستنباط أهم الآثار السلبية لها، وكذا التعريف بنظام العقوبات البديلة، وبيان خصائصها وأنواعها. وكذلك الاستعانة أحيانا بالمنهج المقارن والتاريخي بمناسبة الحديث عن العقوبات البديلة للعقوبة السالبة للحرية، وفي نهاية الدراسة أشار الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

أ. أصبح ينظر للعقوبة بعيدا عن الغرض التقليدي منها، حيث تحول غرضها من مجرد إيلام المحكوم عليه ومعاقبته، إلى تحقيق هدف أساسي قوامه إصلاحه وإعادة تأهيله.

(1) ياسين بوهنتالة. 2012. القيمة العقابية للعقوبة السالبة للحرية دراسة في التشريع الجزائري. (رسالة ماجستير). جامعة الحاج لخضر

ببائنة. الجزائر.

ب. إن اللجوء إلى استخدام نظام العقوبات البديلة أصبح مطلب لا يمكن الاستغناء عنه، نادت به العديد من المؤتمرات الدولية واعتمدته الدول في قوانينها الحديثة، وهذا لتجنب مضاعفات العقوبة السالبة للحرية.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. نشر ثقافة العقوبات البديلة عن طريق إبراز خصائصها مقارنة بالعقوبة السالبة للحرية، وهذا بهدف تغيير الاعتقاد السائد على أن عقوبة الحبس هي الحل الوحيد للحد من الجريمة، وإشراك وسائل الإعلام في ذلك.

ب. الانفتاح على تجارب القانون المقارن المتعلق ببدائل العقوبة السالبة للحرية، والأخذ منها مثل عقوبة الخدمة المجتمعية.

14- محمد جمال فلوسي 2012، التطبيقات الميدانية للعقوبات البديلة في النظام القضائي الجزائري- عقوبة العمل للنفع العام⁽¹⁾.

تناولت الدراسة السابقة موضوع عقوبة العمل للنفع العام كأحد التطبيقات الميدانية للعقوبات البديلة في النظام القضائي الجزائري، وبينت أحكام وآليات تطبيقها ودور النيابة العامة وقاضي تطبيق العقوبات في تنفيذها، وفي النهاية أشار الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

أ. يواجه تطبيق عقوبة العمل للنفع العام العديد من الصعوبات والتحديات بسبب حداثتها.

ب. إن فناعة الأجهزة القضائية ومؤسسات المجتمع المدني بأهميتها في تأهيل وإصلاح المحكوم عليهم وتجنبيهم الآثار السلبية لعقوبة الحبس ستكون عاملاً في نجاحها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. نشر الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية عقوبة العمل للنفع العام والآثار الإيجابية العملية المترتبة عليها.

ب. توفير كافة الوسائل اللازمة لإنجاح التجربة.

(1) محمد جمال فلوسي. 2012. "التطبيقات الميدانية للعقوبات البديلة في النظام القضائي الجزائري عقوبة العمل للنفع العام" ورقة عمل

مقدمة في الندوة العلمية بدائل العقوبات السالبة للحرية، بالتعاون بين مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وإدارة

السجون الجزائرية بوزارة العدل خلال الفترة من 10 - 12 / 12 / 2012م. الجزائر.

15- دراسة: رامي متولي القاضي 2012، تحت عنوان: "عقوبة العمل للمنفعة العامة في التشريع

الجنائي المقارن" (1):

تناول الباحث موضوع نظام عقوبة العمل للنفع العام، وأشار في دراسته إلى التطور التاريخي لهذا النظام الجديد وما يتميز به من خصائص وصفات تميزه عن غيره من النظم العقابية، وبين من خلالها الضوابط والشروط والإجراءات القانونية الواجب اتباعها أثناء تطبيقها، موضحاً الآثار القانونية المترتبة عليها، مع بيان موقف التشريعات العربية والأجنبية المختلفة بشأنها، وبيان مدى قدرة القانون في مصر على تبني تطبيق عقوبة العمل للنفع العام. وفي نهاية مطاف الدراسة أشار الباحث في دراسته إلى عدة نتائج أهمها:

أ. فصل الباحث إلى مجموعة نتائج مفادها أن معظم القوانين المقارنة أخذت بنظام العمل للنفع العام كعقوبة بديلة عن العقوبات المقيدة للحرية، حيث أن هذا النظام يتيح عدم زج المحكوم عليه داخل أسوار المؤسسات العقابية والإصلاحية، وبالتالي تبعده عن الآثار السلبية من الاجتماع مع المحكوم عليه شديد الإجرام.

ب. يؤكد الباحث في دراسته أن عقوبة النفع العام كعقوبة بديلة عن العقوبات المقيدة للحرية لها آثار إيجابية على إصلاح وتأهيل المحكوم عليه وتطوير قدراته، وأن بقاءه بجوار عائلته تساعده على سرعة الاندماج في المجتمع من جديد، وعلى الصعيد الاقتصادي يساهم في توفير التكاليف المالية المقرر إنفاقها عليه في حالة تواجده في السجن.

16- دراسة: مبروك مقدم 2011، تحت عنوان: "أحكام تطبيق عقوبة العمل للنفع العام" (2):

تناولت الدراسة السابقة التنظيم القانوني لعقوبة العمل للنفع العام وفقاً للقانون الجزائري، على اعتبار أنها عقوبة تحكم بها المحكمة بموافقة المحكوم عليه كعقوبة بديلة عن عقوبة الحبس قصيرة المدة، ويستدعي تنفيذها مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وأن تنفيذها وجباها يتطلب التعاون المستمر بين كافة الأطراف. وتوصل الباحث لعدة نتائج أهمها:

(1) رامي متولي القاضي. 2012. عقوبة العمل للمنفعة العامة في التشريع الجنائي المقارن. القاهرة: دار النهضة العربية. ط 1.

(2) مبروك مقدم. 2011. "أحكام تطبيق عقوبة العمل للنفع العام على ضوء التشريع الجزائري" مجلة العلوم الإنسانية. ع 36. الجزائر.

1. يعد تشريع عقوبة العمل للنفع العام نموذجًا للتوجه التشريعي الجزائري ووفقًا لأفضل الممارسات الدولية في مجال العقوبات البديلة لعقوبة الحبس قصيرة المدة، والتي تعزز المبادئ الأساسية للسياسة العقابية الحديثة.

2. إن عقوبة العمل للنفع العام تركز بالأساس على احترام متطلبات حقوق الإنسان، وتساعد المحكوم عليه في إعادة إدماجه في المجتمع كفرد صالح، دون اللجوء المفرط إلى عقوبة الحبس قصيرة المدة، التي تؤدي في أغلب الأحوال إلى حدوث آثار سلبية على مختلف جوانب حياة المحكوم عليه وعلى أسرته والمجتمع الذي يعيش فيه.

ومن أهم ما أوضحت به الدراسة:

1. تحفز المحاكم المختصة على تبني تطبيق عقوبة الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة للعقوبات المقيدة للحرية وخاصة قصيرة المدة، وعدم قيام النيابة العامة باستئناف الأحكام القضائية التي تقضي بها.

2. جعل المحاكم عقوبة العمل للنفع العام التي تصدر من الدوائر القضائية المختصة نهائية وباتة وغير قابلة للطعن عليها بطرق الطعن العادية (الاستئناف والطعن بالنقض) حتى تكتسب العقوبة الصفة النهائية، وتكون أكثر فاعلية.

17- دراسة: جبارة عمر، 2011، تحت عنوان: "دور النيابة العامة في تنفيذ عقوبة العمل للنفع العام" (1):

تناول الباحث في الدراسة السابقة موضوع العمل للنفع العام من زاوية بيان دور النيابة العامة في تطبيقها، وبين الدور الذي تقوم به النيابة العامة في تخفيف الدوائر والبيئات العامة للمساهمة والمشاركة في إنجاحها بالتنسيق مع قاضي تطبيق العقوبات، كما بين الباحث الجهد الذي تقوم به النيابة العامة لتعزيز وتحسيد مبادئ حقوق الإنسان للمحكوم عليه المتبقة به أثناء تنفيذ الأعمال المجتمعية المطلوبة منه، وأشار الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

أ. تحرص النيابة العامة على تنفيذ عقوبة الخدمة المجتمعية لتحقيق إعادة الإدماج الاجتماعي للمحكوم عليهم، وتساعد كذلك في تطوير قدرات المحكوم عليه الأمر الذي ينعكس إيجابًا على خطة تأهيله وإصلاحه بعيدًا عن عنابر المؤسسات العقابية والإصلاحية.

(1) جبارة عمر، 2011، دور النيابة العامة في تنفيذ عقوبة العمل للنفع العام، ملتقى العمل للنفع العام التجربة الفرنسية، يومي 5 و6

أكتوبر 2011، فندق مازافران، الجزائر.

ب. إن عقوبة الخدمة المجتمعية تلقى تأييداً كبيراً لدى الفقه الجنائي والعقابي المعاصر.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. ضرورة أن تتظافر كافة الجهود في المجتمع لإنجاح العقوبات البديلة لعقوبة الحبس قصيرة المدة عامة، وعقوبة الخدمة المجتمعية بشكل خاص خاصة.

ب. ضرورة بيان مصير المحكوم عليه بعد صدور منطوق الحكم بعقوبة الخدمة المجتمعية رغم الاستئناف أو الطعن عليها بالنقض على اعتبارها جزاء جنائي.

18- دراسة: محمد خضر 2011، تحت عنوان: "عقوبة العمل للنفع العام"⁽¹⁾:

قام الباحث بتناول موضوع عقوبة العمل للنفع العام وفقاً للقانون الجزائري، على اعتبارها أحد النماذج العملية المعاصرة، وتبين دورها في تعزيز المبادئ الأساسية للسياسة العقابية والجزائية المعاصرة، وهدفت الدراسة على الاهتمام وتركيز الأضواء على عقوبة العمل للنفع العام كأحد النماذج المستحدثة في النظام العقابي، حيث استطاع هذا النظام فرض نفسه كعقوبة بديلة للعقوبات المقيدة للحرية وخاصة القصيرة المدة. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

أ. إن تنفيذ المحكوم عليه لعقوبة العمل للنفع العام كبديل عن عقوبة الحبس قصيرة المدة تساهم في تأهيله وإصلاحه، وتنمي الشعور بالمسؤولية لديه اتجاه نفسه ومجتمعه.

ب. أن تطبيق عقوبة العمل للنفع العام يتطلب توفر درجة عالية من الوعي لدى مؤسسات وأفراد المجتمع، ويتطلب أيضاً مساهمة وتظافر كافة الجهود من الهيئات والدوائر القضائية والمؤسسات المدنية، وضرورة مشاركتها في إنجاح تطبيقها وتحقيق أهدافها.

ج. ثبت من تجارب الدول التي أخذت بنظام عقوبة العمل للنفع العام فائدة هذا النظام في تحقيق مستهدفاته، ومساهمته في التغلب على العديد من المعوقات التي كانت تعترض تطوير السياسة العقابية. لهذه الدول.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. ضرورة نشر التوعية لتقبل تطبيق عقوبة الخدمة المجتمعية وآثارها الإيجابية، وتذكيرهم بمساوئ عقوبة الحبس وضررها على المحكوم عليه وأسرته والمجتمع.

(1) محمد خضر سالم. 2011. عقوبة العمل للنفع العام في القانون الجزائري. (رسالة ماجستير). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة. الجزائر.

ب. ضرورة توفير القبول لدى المؤسسات الحكومية التي خصها المشرع باستقبال المحكوم عليه لتنفيذ عقوبة العمل للنفع العام؛ عن طريق نشر حملات التوعية لها، لضمان التعامل مع المحكوم عليه بإيجابية، وتوفير بيئة العمل المناسبة له.

19- دراسة: فائزة ميموني 2010، تحت عنوان: "العمل للنفع العام عقوبة بديلة للحبس" (1):

تناول الباحث في هذا الموضوع عقوبة العمل للنفع العام وفقاً للتشريع الجزائري، وتعد هذه الدراسة من الدراسات التي اعتمدت على منهج الاستطلاع وتحليل التفسيرات النظرية المتعلقة بها، وتوصل الباحث إلى أن تنفيذ أعمال الخدمة المجتمعية للنفع العام لها العديد من الفوائد، أهمها مساهمتها بشكل مباشر في تقليل أعداد النزلاء المحكوم عليهم داخل المؤسسة العقابية والإصلاحية، وتقليل النفقات المالية المقررة ضمن الميزانية العامة لإدارة السجون.

20- دراسة: ثامر ضيّدان العتيبي 2010، تحت عنوان: "شروط تفعيل خدمة المجتمع كبديل للعقوبة السالبة للحرية" (2):

تناول الباحث في دراسته الشروط الواجب توافرها في أعمال الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة مقارنة بالشروط الواجب توافرها في العقوبات المقيدة للحرية، وبينت الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث العينة المختارة من الضباط والنزلاء في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية الحائر أن النتائج كانت مرضية وبشكل إيجابي جداً اتجاه تطبيق أعمال الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة عن العقوبات المقيدة للحرية، وأكدوا على أهميتها وضرورة تنفيذها في التشريع السعودي. كما أشار أفراد مجتمع العينة على ضرورة العمل على تطوير عقوبة العمل للنفع العام، ووضع الآليات اللازمة التي تساهم في نجاحها.

(1) فائزة ميموني. 2010. "العمل للنفع العام عقوبة بديلة للحبس في التشريع الجزائري". مجلة المفكر. ع 6. جامعة محمد خيضر: بسكرة، الجزائر.

(2) ثامر ضيّدان العتيبي 2010. شروط تفعيل خدمة المجتمع كبديل للعقوبة السالبة للحرية من وجهة نظر الضباط والنزلاء في إصلاحية الحائر. (رسالة ماجستير). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

21- دراسة: صفاء أوتاني 2009م، تحت عنوان: "العمل للمنفعة العامة في السياسة العقابية المعاصرة" (1):

تناولت الباحثة في دراستها المشار إليها أعلاه إلى مدى تقبل بيئة النظام العقابي في سوريا لتطبيق عقوبة العمل للنفع العام، وفي إطار ذلك أشارت إلى المنافع التي من الممكن أن تقدمها تنفيذ أعمال الخدمة المجتمعية على المجتمع السوري، وحددت الإطار القانوني المطلوب إدراجه من قبل المشرع في سوريا وذلك لتطوير المنظومة العقابية.

وأشارت الباحثة كذلك في دراستها إلى عدة نتائج أهمها:

- أ. أن المميزات التي تتعلق بتنفيذ أعمال الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة عن العقوبات المقيدة للحرية تجعلها من أفضل البدائل، ومتفوقة عليها.
- ب. إن تنفيذ أعمال الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة لها دور كبير في تطوير قدرات المحكوم عليه وتربيته وإصلاح أحواله وفهم لديه حب وخدمة المجتمع، وبالتالي تساعد على سرعة العودة والاندماج في المجتمع.
- ج. إن التغلب على التحديات التي قد تعيق تطبيق أعمال الخدمة المجتمعية للنفع العام يعد تطوراً في مجال إدارة إصلاح وتأهيل المحكوم عليه، وخاصة بالعقوبات المقيدة للحرية قصيرة المدة، حيث أصبح ينظر إلى المحكوم عليه كإنسان له قدرات يمكن توظيفها في خدمة المجتمع.
- د. إن التفوق وتحقيق الآثار الإيجابية لتطبيق أعمال الخدمة المجتمعية في إطار النفع العام يتوقف على مدى استجابة كافة شرائح المجتمع لهذا النظام وتعاونهم مع الجهات المختصة والمكلفة بمتابعته.

التعليق على الدراسات السابقة:

أولاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

1. استعرض الباحث (21) دراسة سابقة، وعرضت هذه الدراسات وفق ترتيب زمني من الأحدث إلى الأقدم، واشتركت هذه الدراسات جميعاً مع الدراسة الحالية بتناولها موضوع العقوبات البديلة كعقوبة الحبس قصيرة المدة وعقوبة العمل للنفع العام (العقوبة المجتمعية).

(1) صفاء أوتاني. 2009. "العمل للمنفعة العامة في السياسة العقابية المعاصرة دراسة مقارنة". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية

والقانونية، ج 25، ع 2.

2. حادثة الدراسات السابقة المعروضة، حيث أجريت خلال الخمس سنوات الأخيرة.
3. التوافق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في موضوع الخدمة المجتمعية والعقوبة البديلة، والتقارب الزمني في إعدادها جعل نظرة الباحث في تناوله مشكلة الدراسة وفهمها أشمل، وإدراكه للأسئلة أعمق.
4. التقارب بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة حول المحور الأساسي للموضوع (عقوبة الخدمة المجتمعية) يجعل الباحث ينطلق في بحثه برؤية واضحة وخطى ثابتة.
5. إن الانسجام بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة يمكن الباحث من إجراء مقارنة بين نتائجها للوصول إلى أعظم وأكثر منطقية.
6. الإحاطة بالإطار النظري لموضوع العقوبات البديلة لعقوبة الحبس قصيرة المدة بشكل عام، وعقوبة الخدمة المجتمعية بشكل خاص.
7. حصول الباحث على مراجع علمية ونظرية عن ما تم بحثه في شأن عقوبة الخدمة المجتمعية، والوقوف على آخر المستجدات المتعلقة بالموضوع.

ثانيًا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

1. من حيث محيط الدراسة، تم إجراء الدراسات السابقة وفقًا لقوانين مختلفة عن قانون دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. ومن حيث المنهجية؛ اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وهو أحد أنماط التحليل والتفسير العلمي لوصف عقوبة الخدمة المجتمعية، بهدف إيجاد البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة، لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وتقييم نتائجها، بالإضافة إلى المنهج المقارن.
3. الدراسة الحالية أشمل من الدراسات السابقة، لتناولها موضوع عقوبة الخدمة المجتمعية من كافة جوانبها القانونية، واعتمادها على الجانب النظري والتطبيقي معًا، بينما الدراسات السابقة اعتمدت على الجانب النظري فقط.

ثالثًا: ما يميز الدراسة الحالية والدراسات السابقة

1. حادثة الموضوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، والدراسة الحالية من أوائل الدراسات التي تتناول موضوع عقوبة الخدمة المجتمعية في دولة الإمارات حسب علم الباحث - بعد تعديل قانون العقوبات في أواخر عام 2016م.

2. يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في إنجاح تجربة الإمارات في تنفيذ عقوبة الخدمة المجتمعية، من خلال وضعها أمام الأجهزة المختصة لمراجعتها أثناء التطبيق.
3. شمولية الدراسة الحالية بتناول الإطار القانوني والإجرائي لعقوبة الخدمة المجتمعية من جميع جوانبه.
4. جاءت هذه الدراسة لتلي ما أجمعت عليه الدراسات السابقة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول موضوع عقوبة الخدمة المجتمعية.

1.10 هيكل الدراسة:

نحاول استعراض دراسة الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة للعقوبات المقيدة للحرية في الإمارات - النظرية والتطبيق - في ستة فصول، ن تناول في الفصل الأول الإطار التنظيمي للدراسة، ونشير في الفصل الثاني إلى المبادئ العامة للعقوبة المقيدة للحرية وبدائلها، ونعرض في الفصل الثالث مفهوم نظام الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة عن العقوبات المقيدة للحرية، ونخص الفصل الرابع إلى موقف التشريعات الأجنبية والعربية من نظام الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة، ونفرد الفصل الخامس لبيان الإطار الإجرائي لنظام الخدمة المجتمعية في التشريع الإماراتي والمقارن، ونذكر في الفصل السادس الدراسة الميدانية، وأخيرًا الخاتمة والتي نشير فيها إلى أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالدراسة.